التي تخفى على باحثي القضية نظرا للدور القيادي الذي تولاه في الربع الثاني من هذا القرن ومساهمته الفعلية وتجاربه الطويلة في كثير من الاحداث .

رغم ابتعاده عن مسرح فلسطين الفعلي سنوات عدة تلت خروجه منها ١٩٣٧ وانتقال مركز نشاطه في اثناء الحرب العالمية الثانية الى ساحة دبلوماسية اوسع ، الا ان القضية ظلت تستحوذ اهتمامه في لقاءاته مع الشخصيات الفلسطينية والعربية التي انتقلت الى المعسكر الثاني في الحرب ، او في مساعيه الدبلوماسية مع أقطاب هذا المعسكر للحصول على ضمانات وتأكيدات بدعم القضية الفلسطينية . وكانت الاسئلة في ذهني كثيرة وكنت أتمنى ان استوضحها جميعا ، ومع ان النشرة التي تصدرها الهيئة العربية العليا لا تزال تواصل نشر مذكرات المفتي الا ان هناك بعض الامور التي تحتاج الى ايضاح ، وتراود الجميع تساؤلات عديدة حول أكثر مراحل القضية الفلسطينية احراجا ، قد يصل كثير منها الى حد الانتقاد وبعضها الى حد التهجم.

الاسئلة في محتواها شاملة غايتها أخذ رأي المفتي شخصيا في بعض الامور التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال الانتداب : دار السؤال الاول حول رأي المفتي في الفكرة الاستسلامية الشائعة : اننا لو قبلنا بانصاف الحلول في الثلاثينات والاربعينات مثل مشروع التقسيم والكتاب الابيض لما حصل بالفلسطينيين ما حصل .

وكان جوابه :

لا شك ان الذين يطلقون مثل هذه الاقوال يجهلون او يتجاهلون حقيقة الصهيونية ومدى أطماعها في بلاد العرب . وقد أصبح امرا معلوما ان اليهود يطمعون في اقامة دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات بل ان المعلومات الموثوقة الجديدة تؤكد اطماعهم في مناطق الحجاز وساحل الخليج وجنوب الجزيرة العربية والبحر الاحمر وقد أثبتت الاحداث التي وقعت ان اطماعهم لا تقف عند حد وانهم لا يقبلون عن تحقيق كل ما يطمحون اليه بديلا ، ولعل تصريحات ديان الاخيرة التي حض فيها اليهود على رفض الحلول السلمية لتحقيق حلم اليهود باقامة دولة اسرائيل الكبرى واعتبار الفرصة مواتية لتحقيق احلام حكماء صهيون دليلا ساطعا على أن اليهود لا يريدون سلاما بل استسلاما وهنا لا بد ان اسأل أصحاب هذا الرأي هل قبول بعض الدول العربية في هذا الزمن بالحل السلمي والتنازلات التي قدمتها خفف من غلواء اليهود وتطرفهم وحدة عدوانهم ؟

هذا فضلا عن أن الشعب الفلسطيني حين رفض هذه المشاريع لم يرفضها حبا بالرفض ولا كراهية للسلام وانما رفضها لانها مشاريع ظالمة ومجحفة تهدف الى حرمانه من حقه في وطنه وتقرير مصيره وفي اعتقادي انه لو قدر للشعب الفلسطيني لا سمح الله ان يقبل بانصاف الحلول هذه فان ذلك لن يغير من نتائج العدوان اليهودي الا باضفاء الشرعية عليه وحرمان الشعب الفلسطيني حتى من حقه في الجهاد والكفاح .

وسأضرب مثلا على هذه الحلول مشروع المجلس التشريعي الذي عرضه الانكليز عام ١٩٢٢ وما زال البعض يعتقد انه لو قبل الفلسطينيون به لكان خيرا والحقيقة ان الاسباب التي حدت بالشعب الفلسطيني الى رفضه عديدة وقد بنيت على قواعد سياسية واسس وطنية صرفة كان هدفها الحفاظ على عروبة فلسطين ومستقبل شعبها . ومن هذه الاسباب :

١ — بني مشروع المجلس التشريعي ، كما بني الكتاب الابيض نفسه ، على أساس تصريح بلفور وصك الانتداب البريطاني على فلسطين ، والعرب لم يعترفوا بهما وكانوا يطالبون باستمرار بالغائهما .

٢ — نص نظام المجلس التشريعي على تشكيله من ٢٢ عضوا كما يلي : ١٠ اعضاء عرب (بالانتخاب ٨ مسلمين ومسيحيان) ، ٢ (عضوان) يهوديان (بالانتخاب) ، ١٠ أعضاء يعينهم المندوب السامي من كبار رجال الحكومة ورؤساء دوائرها من الانكليز : فيكون المجلس مؤلفا من ١٢ عضوا من غير العرب (العضوان اليهوديان المنتخبان